

رؤية السعودية 2030

سؤال اليوم التالي

مروة عبد الله

سؤال كبير سوف يفرض نفسه عمّا قريب عن مآلات مشروع رؤية السعودية 2030 في ضوء التقييمات الأكاديمية والتقارير الدولية المستقلة الصادرة بين عامي 2024 و2026، وتستشرف اليوم الذي يلي عام 2030 بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع تركيز خاص على انعكاسات ذلك على شرعية حكم محمد بن سلمان وعلى التحديات الكبرى التي تواجه مسيرة الدولة السعودية.

ونحن هنا نتحدث عن ثلاثة مستويات متميزة: تحولات اجتماعية حقيقية تراكمية، وفجوات هيكلية عميقة في التنوع الاقتصادي، وتناقض بين الخطاب السياسي ومخرجات السياسات الفعلية. وتستشرف هذه المستويات ثلاثة سيناريوهات لليوم الذي يلي 2030 مع قراءة نقدية للمآلات السياسية لكل سيناريو في ظل نظام الحكم القائم.

الرؤية وسياقها التاريخي

في الخامس والعشرين من أبريل 2016، أعلن ولي العهد محمد بن سلمان، ولي ولي عهد ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية حينذاك، عن وثيقة "رؤية السعودية 2030"، في ما يُعدّ أشمل وثيقة إصلاح اقتصادي واجتماعي تصدر عن الحكومة السعودية منذ تأسيس المملكة في سبتمبر 1932. وقد شكّل انهيار أسعار النفط من مستويات 115 دولارًا للبرميل عام 2014 إلى ما دون 30 دولارًا عام 2016 الدافع الاقتصادي المباشر لهذا الإعلان، إذ كشف عن هشاشة بنيوية في اقتصاد يعتمد على النفط لتمويل نحو 75% من إيراداته الحكومية.

جاءت الرؤية مُرتكزة على ثلاثة أعمدة: مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح. وترجمت هذه الأعمدة في مستهدفات كمية طموحة: رفع مساهمة القطاع

الخاص في الناتج المحلي من 40% إلى 65%، وزيادة الإيرادات غير النفطية من 163 مليارًا إلى تريليون ريال سنويًا، وخفض معدل البطالة إلى 7%، وتوليد ستة ملايين فرصة عمل جديدة، ورفع مشاركة المرأة في سوق العمل من 17% إلى 30%.

ووفق الباحثين كريستيان كوتس أولريكسن وأنيل شيلين في ورقتهما البحثية الصادرة عن معهد بيكر بجامعة رايس في يوليو 2025، فإن رؤية 2030 لا تُمثّل مجرد خطة اقتصادية، بل هي مشروع إعادة تعريف للهوية الوطنية وإعادة رسم لخريطة العلاقة بين الدولة والمواطن في ظل نظام الحكم الملكي المطلق. وهذا الطموح الشمولي هو ما يجعل تقييمها مسألة بالغة الحساسية السياسية، إذ باتت شرعية قيادة ولي العهد مرتبطة ارتباطاً عضوياً بنجاحها أو إخفاقها¹.

تضيء هذه المقالة البحثية على محاور رئيسية وهي: تشخيص الواقع الراهن وتقييم الإنجازات والإخفاقات، وتحليل أزمة المشاريع العملاقة ونيوم نموذجًا، ثم استشراف اليوم التالي لعام 2030 وسيناريوهات، فالتحديات الكبرى بصورة تفصيلية، ثم الانعكاسات السياسية على حكم محمد بن سلمان.

تشخيص الواقع - بين الإنجاز الموثق والإخفاق الهيكلي

1 - المكتسبات المُتحقّقة

تطالعنا التقييمات الرسمية بصورة مبالغٍ عن تحقيق تقدم ملموس في عدد من مؤشرات رؤية السعودية 2030. فوفق التقرير السنوي لرؤية 2030 لعام 2025، بلغت نسبة مؤشرات الأداء الرئيسة لجهة تحقيق أهدافها أو السير على المسار الصحيح نحو 93%، كما أنجزت المملكة أو وضعت على المسار الصحيح ما يقارب 85% من المبادرات المرتبطة بالرؤية. كذلك ارتفعت الإيرادات الحكومية غير النفطية من

¹ Annelle Sheline, Kristian Coates Ulrichsen, Saudi Arabia's Vision 2030 and a Nation in Transition, Rice University, Baker Institute for Public Policy, July 2025;
<https://sl1nk.com/1k5auqy>

نحو 49.5 مليار دولار عام 2016 إلى أكثر من 134 مليار دولار بحلول عام 2024-2025، بما يعكس تقدماً مهماً في جهود تنويع مصادر الدخل².

- مشاركة القطاع غير النفطي: وتُخبر التقارير الرسمية أيضاً عن مبالغة في ارتفاع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى 52%، بحسب وزير الاستثمار السابق خالد الفالح في فبراير 2025³.

- معدل البطالة: تقول الإحصاءات الرسمية بأن البطالة انخفضت إلى 7% في الربع الرابع من عام 2024، محققة هدف 2030 قبل موعده بست سنوات⁴. بطبيعة الحال، هذه الأرقام الرسمية غير قابلة للتصديق لوجود ما يناقضها في تقارير أخرى أو الواقع الفعلي.

- صندوق الاستثمارات العامة: وقد أعلن عن تجاوز أصوله 941 مليار دولار في عام 2024، مع رفع الهدف المعدّل لعام 2030 إلى 2.67 تريليون دولار⁵.

- الناتج المحلي الإجمالي: تجاوز 1.27 تريليون دولار في 2025، جاعلاً المملكة في المرتبة 17 عالمياً في مؤشر التنافسية الدولية، صاعداً 20 مرتبة⁶.

- التملك السكني: تفيد الإحصاءات الرسمية أن نسبة التملك ارتفعت من 47% عام 2016 إلى 65.4% في عام 2024، متجاوزة الهدف المؤقت لعام 2025⁷.

- السياحة: استقطبت المملكة نحو 29 مليون سائح في 2024، مع إصلاحات تأشيرة واسعة⁸.

² https://www.vision2030.gov.sa/media/ecdjfopq/vision2030_annual_report_2025_en.pdf

³ Saudi economy hits 52% non-oil growth, attracts 600 HQs, says Al-Falih, Arab News, 12 February, 2025'; <https://www.arabnews.com/node/2589956/business-economy>

⁴ Saudi unemployment hits historic low of 7% in Q4 2024, Saudi Gazette, March 27, 2025; <https://l1nq.com/gdth47k>

⁵ PIF continued to drive the economic transformation of Saudi Arabia while shaping global economies in 2024, growing AuM by 19%, PIF, 13 August 2025; <https://sl1nk.com/gn9mnc0>

⁶ Saudi Arabia GDP & Economy: Key Data & Analysis, House of Saud, March 22, 2026; <https://houseofsaud.com/business/economy/>

⁷ Saudi Arabia surpasses 2025 homeownership target a year early, Arab News, 1 September 2025; <https://www.arabnews.com/node/2613749/business-economy>

⁸ Saudi Hits Record Tourist Arrivals, Needs Faster Pace to Reach 70 Million Target, Skift Research, January 24th, 2025; <https://skift.com/2025/01/24/saudi-hits-record-tourist-arrivals-needs-faster-pace-to-reach-70-million-target/>

وعلى الصعيد الاجتماعي، ارتفعت نسبة مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل، بحسب الاحصاءات الرسمية، من نحو 17% عام 2016 إلى ما يزيد على 36% في 2024، متجاوزةً الهدف الرسمي البالغ 30%، مما دفع المملكة إلى رفع سقف طموحاتها نحو 40% بحلول 2030.⁹

الفجوات الهيكلية والإخفاقات الجوهرية

غير أن قراءة معمّقة للمصادر الأكاديمية المستقلة تكشف عن فجوات عميقة لا يمكن إخفاؤها خلف أرقام التقارير الرسمية. يميّز تقرير صادر عام 2026 بين نوعين من النمو: نمو حقيقي ناتج عن التنويع، ونمو مُضِلّ يعكس في جوهره تحسين أسعار النفط لا تحول البنية الإنتاجية، إذ يلاحظ الباحثون أن "النمو غير النفطي يبدو مدفوعًا في الأساس بديناميكيات سوق النفط أكثر من جهود التنويع"¹⁰.

وتشمل أبرز الإخفاقات الموثّقة ما يلي:

- مساهمة القطاع الخاص: لم تتجاوز في أقصى التقديرات 51% من الناتج مقابل هدف 65%، كما أن الشركات الصغيرة والمتوسطة لم تُسهم بأكثر من 22% مقابل هدف 35%¹¹.

- الطاقة المتجددة: الأكثر تأخرًا نسبيًا، إذ تهدف المملكة السعودية إلى توليد 50% من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول 2030، لكن التقدم يشير إلى أن النسبة ستقل كثيرًا عن ذلك رغم حجم المشاريع الموقّعة¹².

- على الرغم من التقدم المحرز في تنويع الاقتصاد، لا يزال النفط يشكل ركنًا أساسيًا في الاقتصاد السعودي، إذ يسهم بنحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي،

⁹ Record lows in Saudi unemployment drive Vision 2030 goals, Arab News, 23 August 2025;

<https://www.arabnews.com/node/2612799/amp>

¹⁰ Yoel Guzansky & Asher Grant-Sasson, Three Iterations, One Decade: Revisiting Saudi Arabia's Vision 203, The Institutes for National Security Studies, INSS, INSS Insight No. 2145, May 25, 2026; <https://shorturl.at/jz7OK>

¹¹ Saudi annual Vision 2030 report shows most indicators achieve targets, Arab News, 26 April, 2026;

<https://www.arabnews.com/node/2641250/business-economy>

¹² Saudi Vision 2030 Progress Report: The 2026 Scorecard Nobody Else Is Publishing, House of Saud, February 25, 2026 March 27, 2026; <https://houseofsaud.com/saudi-vision-2030-progress-report-2026/>

بينما تتراوح مساهمته في الإيرادات الحكومية بين 60% و70% وفقاً لتقلبات أسعار النفط والإنتاج¹³.

السكّنة النفطية

تتجلى تحديات الاقتصاد السعودي من خلال التطورات الدراماتيكية في المنطقة، ولا سيما الحرب الأميركية الإسرائيلية على إيران والتي أفضت إلى توقف شبه كامل لحركة تصدير النفط وتالياً الصعود المفاجيء للأسعار. ويمكن قراءة مسار أسعار النفط خلال عامي 2025 و2026 من خلال التمييز بين مستويين: المستوى الظاهر المرتبط بالصدمات الجيوسياسية، والمستوى البنيوي المرتبط بتوازنات العرض والطلب العالمية. فمن الناحية الظاهرية، شهدت الأسواق خلال عام 2026 ارتفاعات حادة بسبب الحرب الأميركية - الإسرائيلية على إيران وإغلاق أو اضطراب الملاحة في مضيق هرمز، لكن هذه الارتفاعات سرعان ما تراجعت مع استعادة تدفقات النفط الخليجية وعودة الأسواق إلى التركيز على أساسيات العرض والطلب¹⁴. ويمكن قراءة السكّنة من خلال النقاط الآتية:

أولاً: مسار أسعار النفط في 2025 - 2026

يمكن تقسيم المرحلة إلى ثلاث محطات رئيسية:

1- مرحلة التراجع الهيكلي خلال 2025: إذ تعرضت أسعار النفط لضغوط ناجمة عن تباطؤ الاقتصاد الصيني، واستمرار نمو الإنتاج الأميركي، وبدء تحالف أوبك+ في تخفيف بعض التخفيضات الطوعية. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى متوسط أسعار نفط في حدود 67 دولارًا للبرميل في عام 2025¹⁵.

2- مرحلة الصدمة الجيوسياسية في الربع الأول والثاني من 2026: حيث دفعت الحرب على إيران ومخاطر إغلاق مضيق هرمز الأسعار إلى مستويات مرتفعة

¹³ Aramco and the Saudi Government Budget, Arab Gulf States Institute, July 2, 2025;

<https://agsi.org/analysis/aramco-and-the-saudi-government-budget>

¹⁴ Oil set to end June down by about 20%, with investors focused on Doha, Reuters, June 30, 2026;

<https://www.reuters.com/business/energy/oil-falls-investors-focus-potential-iran-us-talks-doha-2026-06-30>

¹⁵ Regional-economic-outlook-middle-east-central-asia-may-2025-statistical-appendix.pdf, IMF;

<https://shorturl.at/S3tfU>

تجاوزت 100 دولار للبرميل في بعض الفترات، نتيجة المخاوف من انقطاع الإمدادات الخليجية¹⁶.

3مرحلة التصحيح السريع بعد وقف إطلاق النار: إذ عادت الأسعار إلى نطاق يتراوح بين 70 و75 دولارًا للبرميل مع استئناف الإمدادات وتراجع "العلاوة الجيوسياسية" التي كانت مضمنة في الأسعار. وتتوقع مؤسسات مالية عديدة بقاء الأسعار ضمن نطاق 60-80 دولارًا خلال السنوات المقبلة.

ثانيًا: انعكاس ذلك على الإنتاج السعودي: يمكن القول إن عامي 2025 و2026 شهدا انتقالًا من استراتيجية "الدفاع عن الأسعار" إلى استراتيجية "الدفاع عن الحصة السوقية". فبعد سنوات من التخفيضات الطوعية الكبيرة ضمن إطار أوبك+، بدأت الرياض تدريجيًا في استعادة جزء من طاقتها الإنتاجية. وتشير بيانات أوبك إلى ارتفاع الإنتاج السعودي خلال الأشهر الأخيرة من عام 2026، مع موافقة أوبك+ على زيادات شهرية متتالية في الحصص الإنتاجية¹⁷.

ويبدو أن الحكومة السعودية توصلت إلى استنتاج مفاده أن: الاحتفاظ بأسعار مرتفعة نسبيًا لم يعد ممكنًا إذا كان ذلك يؤدي إلى فقدان حصص سوقية لمصلحة المنتجين الأميركيين والبرازيليين وغيرهم. وعليه، فإن السعودية تميل حاليًا إلى قبول أسعار أقل نسبيًا مقابل الحفاظ على موقعها بوصفها المنتج المرجح في السوق العالمية¹⁸.

ثالثًا: انعكاس ذلك على الصادرات السعودية: على الرغم من انخفاض الأسعار، فإن حجم الصادرات السعودية مرشح للارتفاع تدريجيًا لثلاثة أسباب:

- تخفيف قيود أوبك+ على الإنتاج

- تعافي حركة الملاحة الخليجية بعد الحرب

¹⁶ IMF says Saudi economy holding up during Iran war but growth could slow to 2% in 2026, Reuters, June 3, 2026; <https://shorturl.at/rSdnf>

¹⁷ Saudi Arabia Crude Oil Production, Trading Economics; <https://tradingeconomics.com/saudi-arabia/crude-oil-production>

¹⁸ Why Wall Street Thinks Cheap Oil Is Here to Stay, Barron's, WSJ, June 29, 2026; <https://www.barrons.com/articles/oil-prices-ipmorganciti-forecast-middle-east-bc90c8fb>

- رغبة الرياض في تعويض جزء من انخفاض الإيرادات عبر زيادة الكميات المصدرة¹⁹.

إلا أن هذه الاستراتيجية تواجه معضلة واضحة، وهي أن زيادة الصادرات لا تعوض دائماً الانخفاض الكبير في الأسعار، خصوصاً إذا استقر خام برنت قرب مستوى 65 - 70 دولاراً للبرميل. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن السعر المالي التوازني للموازنة السعودية لا يزال أعلى من مستويات السوق الحالية²⁰.

رابعاً: الاستشراف حتى نهاية العقد: فإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، فإن السيناريو الأكثر ترجيحاً خلال الفترة 2026-2030 هو:

- أسعار نفط تتراوح غالباً بين 60 و80 دولاراً للبرميل

- زيادة تدريجية للإنتاج السعودي باتجاه مستويات 9 - 10 ملايين برميل يومياً

- ارتفاع الصادرات النفطية حجمًا، مع استمرار الضغوط على الإيرادات

- انتقال التحدي السعودي من "إدارة الندرة" إلى "إدارة الوفرة منخفضة السعر"²¹.

ومن ثم، فإن المعضلة الاستراتيجية التي تواجه السعودية لم تعد تتمثل في كيفية رفع أسعار النفط، بل في كيفية تمويل التحول الاقتصادي ورؤية 2030 في بيئة نفطية يبدو أنها تدخل مرحلة طويلة من الأسعار المتوسطة أو المنخفضة نسبياً، مع تزايد مؤشرات تباطؤ نمو الطلب العالمي على النفط²².

- الاستثمار الأجنبي.. محك الرؤية

إذا أخذنا رقم 26 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر في 2025 بوصفه أفضل أداء حققته السعودية في السنوات الأخيرة، فإنه يظل أقل بكثير من الهدف المعلن في الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، والمتمثل في جذب 100 مليار دولار سنوياً بحلول

¹⁹ OPEC+ approves fourth oil output quota hike since Hormuz closure, Reuters, June 7, 2026;

<https://shorturl.at/Tnk8U>

²⁰ Breakeven Fiscal Oil Price for Saudi Arabia, Federal Reserves Bank of St. Louis, FRED, November 6, 2024;

<https://fred.stlouisfed.org/series/SAUPZPIOILBEGUSD>

²¹ regional-economic-outlook-middle-east-central-asia-may-2025-statistical-appendix.pdf, op.cit.,

²² OPEC+ approves fourth oil output quota hike since Hormuz closure, Reuters, June 7, 2026;

<https://shorturl.at/J2P44>

2030. وهذا يدفع إلى تقييم التجربة السعودية ليس من زاوية حجم الاستثمار فقط، بل من زاوية طبيعة التحول الاقتصادي نفسه²³.

ويمكن تقسيم مسار الاستثمار الأجنبي في السعودية منذ إطلاق رؤية 2030 إلى أربع مراحل رئيسية:

أولاً: مرحلة الصدمة وإعادة التوضع (2016 - 2019)

عندما أُطلقت "الرؤية" عام 2016، كانت التوقعات تشير إلى أن السعودية ستتحول سريعاً إلى إحدى أكبر وجهات الاستثمار الأجنبي في الأسواق الناشئة. إلا أن السنوات الأولى شهدت نتائج متواضعة نسبياً. فقد أدى انخفاض أسعار النفط، والتوترات الإقليمية، وقضية احتجاز الأمراء ورجال الأعمال في فندق الريتز كارلتون عام 2017، ثم تداعيات قضية مقتل جمال خاشقجي في 2018، إلى خلق حالة من الحذر لدى المستثمرين الدوليين. ولذلك بقيت تدفقات الاستثمار الأجنبي أقل بكثير من الطموحات المعلنة²⁴.

ثانياً: مرحلة التعافي المؤسسي (2020 - 2022)

مثلت جائحة كورونا تحدياً إضافياً، لكن الرياض استثمرت الأزمة لتسريع الإصلاحات التشريعية والإدارية، بما في ذلك:

- تحرير بعض القطاعات أمام الملكية الأجنبية
- إصلاح أنظمة الاستثمار والترخيص
- إطلاق الاستراتيجية الوطنية للاستثمار
- فرض برنامج المقرات الإقليمية للشركات متعددة الجنسيات

²³ Saudi Arabia FDI Overview — \$26 Billion+ Annual Inflows & Vision 2030 Investment Trajectory, Invest Riyadh, <https://investriyadh.ai/fdi/fdi-overview/>

²⁴ Understanding Saudi Foreign Direct Investment Data, Arab Gulf States Institute, February 12, 2025; <https://agsi.org/analysis/understanding-saudi-foreign-direct-investment-data>

وخلال هذه المرحلة، بدأ يتشكل نموذج سعودي مختلف يقوم على استخدام الإنفاق الحكومي والصناديق السيادية كرافعة لجذب الاستثمار الخاص الأجنبي²⁵.

ثالثاً: مرحلة الصعود الكمي (2023 - 2025)

شهدت هذه الفترة أفضل أداء للاستثمار الأجنبي منذ إطلاق الرؤية، حيث بلغت التدفقات نحو 25-26 مليار دولار سنوياً وفق المنهجية الإحصائية الجديدة المعتمدة من السعودية، مع ارتفاع ملحوظ في قطاعات الصناعة، والخدمات المالية، والبنية التحتية، والسياحة، والتقنية. كما نجحت الرياض في جذب مئات المقرات الإقليمية للشركات العالمية²⁶.

رابعاً: مرحلة اللايقين الاستثماري (2026)

كشفت الهيئة العامة للإحصاء في يونيو 2026 عن معطيات صادمة، إذ تحدثت عن انخفاض حاد في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الربع الأول من عام 2026، وأن قيمة صافي التدفقات بلغت 23.1 مليار ريال سعودي (6 مليار دولار) بنسبة انخفاض بلغت 2.4% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، حيث كانت 23.7 مليار ريال فيما سجلت انخفاضاً نسبته 51.9% مقارنة بالربع السابق من عام 2025، وبلغت قيمة صافي التدفقات 48.0 مليار ريال سعودي (12.8 مليار دولار)²⁷.

إن الانخفاض الحاد في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينبغي قراءته بوصفه ظاهرة إحصائية عابرة، بل بكونه مؤشراً هيكلياً وسياسياً واقتصادياً مركباً يكشف عن مجموعة من الاختلالات المتراكمة في نموذج التحول الاقتصادي السعودي.

أولاً: يجب التمييز بين الانخفاض السنوي والانهيال الفصلي

²⁵ Donovan Vanderbilt, Ministry of Investment (MISA), Saudi Vision 2030, April 18, 2026;

<https://vision2030.ai/encyclopedia/ministry-of-investment>

²⁶ Saudi Arabia's FDI inflows at \$26 bln in 2023, exceeding target, Reuters, October 24, 2024;

<https://shorturl.at/I08Gh>

²⁷ الاستثمار الأجنبي المباشر للربع الأول لعام 2026، الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية، <https://shorturl.at/XmLV0>

من الناحية الفنية، فإن انخفاض التدفقات من 23.7 مليار ريال إلى 23.1 مليار ريال مقارنة بالربع الأول من 2025 يمثل تراجعاً محدوداً نسبياً (2.4% فقط)، وهو لا يشكل بحد ذاته أزمة استثمارية. لكن المؤشر الأكثر أهمية هو الانخفاض مقارنة بالربع السابق، من 48 مليار ريال إلى 23.1 مليار ريال، أي انخفاض يقارب 52% خلال ثلاثة أشهر فقط. وهذا النوع من التراجع يشير عادة إلى أحد أمرين:

- انتهاء أو تأجيل صفقات استثمارية ضخمة استثنائية.

- تغيير في توقعات المستثمرين تجاه البيئة الاستثمارية.

وبالنظر إلى الحالة السعودية، يبدو أن العاملين حاضران معاً.

ثانياً: تراجع جاذبية سردية "النمو السريع"

خلال السنوات الأولى من رؤية 2030، اعتمد حكام الرياض على ما يمكن تسميته "اقتصاد السردية الكبرى"، أي إقناع المستثمرين بأن السعودية تمثل أكبر مشروع تحول اقتصادي في العالم. لكن بعد عقد تقريباً من إطلاق الرؤية، أصبح المستثمرون الأجانب يقيّمون الاقتصاد السعودي بناءً على معايير أكثر تقليدية، مثل:

- العائد المتوقع على الاستثمار

- حجم المخاطر السياسية

- الشفافية

- الحوكمة

- جدوى المشاريع الكبرى.

وفي هذا السياق، بدأت بعض المشاريع العملاقة، خصوصاً نيوم، تواجه أسئلة متزايدة حول:

- الجدوى الاقتصادية

- المدى الزمني لتحقيق العوائد

- حجم التمويل المطلوب

- القدرة على التنفيذ.

ثالثًا: تراجع أسعار النفط والقيود المالية الحكومية

تعتمد جاذبية السوق السعودية بدرجة كبيرة على قدرة الدولة على لعب دور "المستثمر الأخير". لكن مع انخفاض أسعار النفط عن مستويات التعادل المالي، وتصادد العجز المالي، وتزايد الاقتراض الحكومي، واضطرار صندوق الاستثمارات العامة إلى إعادة ترتيب أولوياته، أصبح المستثمر الأجنبي يدرك أن الدولة لم تعد قادرة على توفير الدعم المالي المفتوح الذي ميز المرحلة الأولى من رؤية 2030. وهذا خلق ما يسميه بعض الاقتصاديين "مفارقة الاستثمار الذي تقوده الدولة"، أي أن نجاح الاستثمار الخاص أصبح معتمدًا بصورة مفرطة على استمرار الإنفاق الحكومي.

رابعًا: مشكلة عدم اليقين السياسي والتنظيمي

رغم الإصلاحات القانونية الكبيرة، لا يزال المستثمر الدولي يواجه عدة مصادر للقلق، منها:

- محدودية الشفافية المؤسسية

- صعوبة التنبؤ بالتغيرات التنظيمية

- تركّز القرار الاقتصادي في دوائر ضيقة

- غياب آليات مستقلة لتقييم المشروعات العامة

- إمكانية إعادة توجيه السياسات بصورة سريعة.

وهذه العوامل لا تمنع الاستثمار، لكنها ترفع ما يعرف في الاقتصاد السياسي بعلاوة المخاطر السياسية التي يضيفها المستثمر عند تقييم السوق.

خامسًا: طبيعة الاستثمار الأجنبي نفسه

تكشف بيانات السنوات السابقة أن جزءًا مهمًا من الارتفاعات الكبيرة في الاستثمار الأجنبي في السعودية لم يكن نتيجة تدفق واسع ومستدام لرؤوس الأموال الإنتاجية، بل كان مرتبطًا بـ:

- صفقات استحواذ كبيرة

- إعادة هيكلة ملكيات

- استثمارات سيادية

- مشاريع حكومية وشبه حكومية.

ولذلك، فإنّ أيّ تباطؤ في هذه الصفقات يؤدي إلى تقلبات حادة في الأرقام الفصلية. وبرغم من أن تلك المعطيات لا تشير بالضرورة إلى فشل رؤية 2030، فإنها تكشف عن معضلة بنيوية مهمة: فبعد عشر سنوات من إطلاق رؤية 2030، لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية يعتمد بدرجة كبيرة على قدرة الدولة على خلق الحوافز والفرص، أكثر من اعتماده على ديناميات سوق مستقلة ذاتية الاستدامة. وهذا يعني أنّ التحدي الحقيقي لم يعد: كيف تجذب السعودية الاستثمار؟ بل أصبح: كيف تتحول السعودية من اقتصاد يقوده الإنفاق الحكومي إلى اقتصاد يستطيع جذب الاستثمار الخاص حتى في فترات تراجع الإنفاق الحكومي؟

وإذا استمر هذا الاتجاه خلال 2026 - 2028، فقد يشير إلى أن المملكة بدأت تدخل ما يمكن تسميته: مرحلة ما بعد الحماسة لرؤية 2030، أي المرحلة التي يتوقف فيها المستثمرون عن شراء "الوعد المستقبلي"، ويبدأون في تقييم الاقتصاد السعودي وفق مؤشرات:

- الربحية الفعلية

- الإنتاجية

- الحوكمة

- واستدامة النمو.

وهذه ربما تكون أخطر مرحلة تواجهها رؤية 2030، لأنها تمثل انتقالاً من اقتصاد التوقعات إلى اقتصاد النتائج. وعليه، فإن ما تحقق من نجاح كمي على مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر كشف في الوقت نفسه عن ثلاث إشكاليات بنيوية:

- الفجوة الكبيرة مع هدف 100 مليار دولار سنوياً.

- اعتماد جزء مهم من التدفقات على المشاريع الحكومية العملاقة وليس على جاذبية السوق الذاتية.

- تركيز الاستثمار في قطاعات مرتبطة مباشرة بإنفاق الدولة وصندوق الاستثمارات العامة²⁸.

استشراف الفترة 2026 - 2030

في ضوء انخفاض أسعار النفط، وارتفاع العجز المالي، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق على بعض المشاريع العملاقة، يبدو أن الوصول إلى هدف 100 مليار دولار سنوياً بحلول 2030 أصبح أمراً صعباً للغاية، وإن لم يكن مستحيلاً نظرياً²⁹.

ويمكن تصور ثلاثة سيناريوهات:

1- السيناريو المتفائل (ونسبة احتمال نجاحه منخفضة ولا تتجاوز 20%) مشروطاً بـ:

أ - نجاح الإصلاحات القانونية والمؤسسية

ب - استقرار أسعار النفط فوق 80 دولاراً

ج - تسارع الاستثمارات في التكنولوجيا واللوجستيات والسياحة

د - ارتفاع التدفقات إلى ما بين 60 و 80 مليار دولار سنوياً بحلول 2030³⁰.

2 - السيناريو المرجح (وا احتمال نجاحه هو 60%) ويتوقف على:

أ - استمرار الإصلاحات الحالية بوتيرة معتدلة

ب - بقاء أسعار النفط في نطاق 60 - 75 دولاراً

ج - استمرار الاعتماد على المشاريع الحكومية الكبرى

²⁸ Saudi Arabia's net foreign direct investment falls 7% in Q1, Reuters, June 29, 2025;

<https://shorturl.at/M70MP>

²⁹ Saudi economy minister forecasts 2025 real GDP growth at 5.1%, Reuters, October 29, 2025;

<https://shorturl.at/0Niu8>

³⁰ Investment Policy Measures, Saudi Arabia, UNCTAD, 29 January 2026;

<https://shorturl.at/z4BvY>

د - استقرار الاستثمار الأجنبي عند حدود 30-50 مليار دولار سنوياً بحلول 2030³¹.

3 - السيناريو المتشائم (واحد نجاحه منخفض وتصل الى نسبة 20%) ويعتمد على:

أ - استمرار ضغوط أسعار النفط

ب - تباطؤ تنفيذ المشاريع العملاقة

ج - اشتداد المنافسة الإقليمية، خصوصاً من الإمارات

د - بقاء التدفقات في حدود 20-30 مليار دولار سنوياً³².

وكخلاصة، يمكن القول إن تجربة الاستثمار الأجنبي في السعودية منذ 2016 حققت نجاحاً مؤسسياً أكثر من نجاحها الاستثماري الكامل. فقد نجحت الدولة في بناء بيئة تنظيمية أكثر انفتاحاً، وفي إعادة تموضع المملكة على خريطة الاستثمار العالمية، لكنها لم تنجح بعد في التحول إلى مركز جذب استثماري قادر على العمل باستقلال نسبي عن الإنفاق النفطي والحكومي. ولذلك، فإن السؤال المركزي حتى عام 2030 لن يكون: هل تستطيع السعودية جذب استثمارات أجنبية؟، بل: هل تستطيع تحويل الاستثمار الأجنبي من ظاهرة مدفوعة بالدولة إلى ظاهرة مدفوعة بالسوق؟³³.

يشير تقييم صادر عن Atlantic Council إلى ضرورة التمييز بين مؤشرات المخرجات (Outputs)، مثل عدد المبادرات المنفذة أو الخدمات الرقمية المقدمة، ومؤشرات النتائج والتحول البنوي (Outcomes)، مثل تنويع الاقتصاد، وجذب الاستثمار الأجنبي، وزيادة إنتاجية القطاع الخاص. ويلاحظ التقرير أن النجاح في

³¹ World Investment Report 2025, UNCTAD; <https://unctad.org/publication/world-investment-report-2025>

³² Led by UAE, GCC poised for boom in foreign direct investment, Khaleej Times, 20 July 2025; <https://shorturl.at/nAwFB>

³³ Sustaining Foreign Direct Investment in Saudi Arabia: An Analysis of Investment Protection Frameworks and Their Impact on Economic Growth Within Vision 2030, MDPI, 2 October 2025; <https://www.mdpi.com/2071-1050/17/19/8845>

المؤشرات التشغيلية لا يعني بالضرورة تحقق التحول الاقتصادي الهيكلي المستهدف³⁴.

كما أن عددًا من الدراسات الأكاديمية الحديثة يلفت إلى أن بعض النجاحات المعلنة في رؤية 2030 تحققت في المجالات التي تمتلك فيها الدولة قدرة تنفيذية مباشرة، مثل:

- التحول الرقمي الحكومي

- الإصلاحات الاجتماعية

- تطوير البنية التحتية

- زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل

بينما ظل التقدم أبطأ في المجالات الأكثر تعقيدًا بنيويًا، مثل:

- تقليص الاعتماد على النفط

- رفع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المستويات المستهدفة

- زيادة مساهمة القطاع الخاص بصورة مستقلة عن الإنفاق الحكومي

خلق اقتصاد قادر على النمو دون الاعتماد على الإنفاق السيادي³⁵.

أزمة المشاريع العملاقة - نيوم نموذجًا للطموح والإخفاق

تُمثّل قضية نيوم الاختبار الأكثر كثافة لتوترات رؤية 2030: بين الخيال الاستراتيجي والقيود المادية والمالية والهندسية. في أكتوبر 2017، أعلن محمد بن سلمان عن مشروع نيوم بصفته "مدينة مستقبلية" تقع على ساحل البحر الأحمر في منطقة تبوك وتمتد على مساحة تعادل بلجيكا، بتكلفة أولية قدرها بـ 500 مليار دولار وطموح

³⁴ Stephen Grand and Katherine Wolff, Assessing Saudi Vision 2030: A 2020 review, Atlantic Council, June 17, 2020; <https://www.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads/2020/06/Assessing-Saudi-Vision-2030-A-2020-review.pdf>

³⁵ Diversification in sight? A macroeconomic assessment of Saudi Arabia's vision 2030, International Economics, Science Direct, Volume 180, December 2024, 100538; <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S2110701724000611>

لاستيعاب تسعة ملايين نسمة بحلول 2030. وفي 2021، أعلن عن "الخط" (The Line)، وهو مدينة خطية بطول 170 كيلومتراً وارتفاع 500 متر.

صحيفة (فايننشال تايمز) في نوفمبر 2025 وفي تحقيق موسَّع بعنوان "نهاية الخط: كيف انهار حلم نيوم السعودي" مستندةً إلى أكثر من 20 مقابلة مجهولة الهوية مع مسؤولين ومصممين سابقين، كشفت تفاصيل مقلقة حول آلية صنع القرار: إذ وصف أحد المخططين جلسات عرض التصاميم على ولي العهد بأنها كانت مشبعة بـ"الخوف"، مُضيفاً أن "الناس كانوا يحاكون ما يقوله". كما نقلت عن موظف سابق آخر أن "الجميع يعلم أن المشروع سيفشل وأصبح الأمر مجرد إيجاد طريقة لإبلاغ محمد بن سلمان بلطف". ووصفت الصحيفة كيف طالب الأمير بأن يكون الخط "ارتفاعه 500 متر وعرضه 200 متر" رغم أن الدراسات الهندسية كانت تُوصي بأن ارتفاع 100 متر هو الأجدى³⁶.

ويمكن رصد مسار الانكماش المتسارع على النحو الآتي:

- 2017: الإعلان عن مدينة مستقبلية لتسعة ملايين نسمة بتكلفة 500 مليار دولار.
- 2021: الإعلان عن "الخط" بطول 170 كيلومتراً وحمولة 1.5 مليون نسمة بحلول 2030.
- أبريل 2024: تقليص الطول إلى 2.4 كيلومتر فحسب³⁷.
- سبتمبر 2025: إيقاف أعمال البناء فعلياً في موقع الخط.
- نوفمبر 2025: تقليص عدد السكان المتوقع إلى أقل من 300,000 نسمة بحلول 2030.
- يناير 2026: إلغاء دورة الألعاب الشتوية الآسيوية في منتجع تروجينا الجبلية.

³⁶ End of The Line: how Saudi Arabia's Neom dream unravelled, Financial Times, November 6, 2025;

<https://ig.ft.com/saudi-neom-line/>

³⁷ Saudis Scale Back Ambition for \$1.5 Trillion Desert Project Neom, Bloomberg, April 5, 2024;

<https://www.bloomberg.com/news/articles/2024-04-05/saudis-scale-back-ambition-for-1-5-trillion-desert-project-neom>

- مارس 2026: إعلان شركة هيونداي للهندسة والبناء الكورية إنهاء عقد نفق طوله 12.5 كيلومترًا بقيمة مليارات الدولارات - ما يؤكد عمليًا وفاة المشروع بمفهومه الأصلي³⁸.

الحجم الفعلي للخسائر

تشير تقارير مالية وإعلامية إلى أن صندوق الاستثمارات العامة السعودي قام بإعادة تقييم لعدد من مشاريعه الكبرى نتج عنه شطب محاسبي يقارب 8 مليارات دولار، في ظل مراجعة أوسع لتكاليف وجدوى المشاريع العملاقة مثل نيوم³⁹. كما أشارت بعض التسريبات الصحفية إلى سيناريوهات تقديرية مرتفعة جدًا لتكاليف طويلة الأجل تمتد لعقود، وإن بقيت هذه التقديرات في حدود التحليل، وتمثل نماذج افتراضية أكثر من كونها خططاً تنفيذية معتمدة.

الدلالات السياسية للانكماش

أكد محمد بن سلمان في وثائق إطلاق رؤية 2030 أن البرامج التنفيذية للرؤية قابلة للتطوير وإعادة الهيكلة المستمرة، وأنه سيتم تعديلها أو استبدالها وفق متطلبات التنفيذ والنتائج المرحلية، بما يعكس طبيعة مرنة وغير جامدة لآليات تحقيق الرؤية. وهذا الخطاب يعكس استراتيجية محددة لإدارة الإخفاق: تأطيره باعتباره دليلاً على المرونة والبراغماتية لا على الخطأ في التخطيط الأصلي.

غير أن مشكلة ثقافة "الخوف" التي وصفها موظفو نيوم السابقون تعكس إشكالية أعمق في بنية صنع القرار: حين يكون ولي العهد مصمم المشروع ومُموّله ومُقيّمه في آن واحد، تتعدم القنوات الداخلية للنقد البناء، ويصبح التصحيح المبكر مستحيلًا ومكلفًا ماليًا وسياسيًا.

التحديات الكبرى..المصيرية

³⁸ Hyundai E&C says NEOM tunnel work contract terminated, Trade Arabia, 16 Mar 2026;

<https://shorturl.at/ahShQ>

³⁹ Saudi gigaprojects take \$8 billion hit in reality check for diversification efforts, Reuters, August 14, 2025;

<https://shorturl.at/lf69U>

1 - الاعتماد الهيكلي على النفط - معضلة الربيع

تُؤَقَّر نظرية "الدولة الربيعية" كما صاغها الباحث حازم بيبلاوي الإطار التحليلي الأنسب لفهم التعقيدات الكامنة في مسيرة رؤية 2030. فالدولة الربيعية تستمد شرعيتها من قدرتها على توزيع الثروة النفطية - وليس من التمثيل السياسي - مما يجعل كل إصلاح اقتصادي حقيقي مغامرة سياسية تنطوي على مخاطر تآكل العقد الاجتماعي الضمني⁴⁰.

وتكشف الأرقام عن عمق هذه المعضلة: يتراوح سعر التعادل المالي بين 90 و98 دولاراً للبرميل وفق أحدث التقديرات، في حين أن أسواق النفط الفعلية تُسجِّل مستويات أدنى بصورة مستمرة. وتُقَرَّر دراسة معهد (AGSI) (2025) بأن "نمو القطاع غير النفطي يبدو مدفوعاً في أساسه بتأثيرات غير مباشرة لأسعار النفط على الطلب المحلي"، بدلاً من أن يكون انعكاساً لتنويع هيكلي مستدام⁴¹.

والمفارقة المثيرة للاهتمام - التي تُشير إليها التقييمات المستقلة - هي أن استراتيجية التنويع ذاتها تزيد التعرّض الجيوسياسي للمملكة؛ إذ أصبح قطاعا السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر أكثر حساسية لمخاطر الأمن والسمعة مما كانت عليه حين كان الاقتصاد نفطياً بالدرجة الأولى.

2- أزمة رأس المال البشري والإنتاجية

نحو 70% من المواطنين في المملكة السعودية يقعون دون سن الخامسة والثلاثين، مما يجعل تحدي التشغيل والتأهيل جوهرًا لا هامشًا في معادلة ما بعد 2030⁴². وتثير هذه النسبة ثلاثة توترات متداخلة:

- أولاً، ضعف مخرجات التعليم: يُشير أصحاب العمل في القطاع الخاص باستمرار إلى صعوبة إيجاد مواطنين يمتلكون المهارات اللازمة لشغل الوظائف المتاحة، حتى

⁴⁰ Hazem Beblawi, The Rentier State in the Arab World, Arab Studies Quarterly, Vol. 9, No. 4 , pp.386ff; <https://www.jstor.org/stable/41857943>

⁴¹ Saudi Fiscal Policy Amid Global Oil Market Uncertainty, Arab Gulf States Institute, September 4, 2025; <https://agsi.org/analysis/saudi-fiscal-policy-amid-global-oil-market-uncertainty>

⁴² GASTAT: Nearly 70% of Saudis under age of 35, The Saudi Gazette, August 12, 2025; <https://saudigazette.com.sa/article/654099/SAUDI-ARABIA/GASTAT-Nearly-70-of-Saudis-under-age-of-35>

مع وجود حصص إلزامية وغرامات مالية مصممة لزيادة تكلفة توظيف العمالة الوافدة⁴³.

- ثانيًا، تفاوتت الحوافز: لا تزال الوظيفة الحكومية تُقدّم رواتب أعلى وضغطًا أخف نسبيًا، مما يُثبّت اندماج الشباب السعودي في القطاع الخاص حتى مع سياسات السعودية القسرية (نطاقات).

- ثالثًا، الفجوات في المهارات المستقبلية: تتحدث تقارير تخصصية عن ثغرات حادة في مجالات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية وتقنية البلوكتشين وتمويل التكنولوجيا والطاقة الجديدة.

وعلى مستوى برنامج "نطاقات" للسعودية، أعلن وزارة الموارد البشرية عن مرحلة جديدة للفترة 2026-2028 تستهدف تحويل أكثر من 340,000 وظيفة في القطاع الخاص إلى العمالة السعودية، مع تصاعد الاشتراطات القطاعية: 30% في الهندسة، و40% في المحاسبة ترتفع إلى 70% خلال خمس سنوات، و65% في المستشفيات. وبينما ترى الحكومة في ذلك أداة تحرير حقيقية لسوق العمل، يُحذّر بعض المحللين من أن إرغام الشركات على توظيف عمالة غير مؤهلة قد يُقلّص إنتاجية القطاع الخاص بدلاً من تعزيزها⁴⁴.

3- أزمة الحوكمة وغياب المساءلة

يشير تقرير مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي إلى أن أحد المخاطر المحتملة لرؤية 2030 يتمثل في تحول بعض مشاريعها الكبرى إلى أدوات تعزّز مصالح النخب الاقتصادية والمؤسسات المرتبطة بالدولة أكثر من تلبيتها للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الواسعة للمواطنين. كما يؤكد التقرير أن محدودية آليات المساءلة والنقاش العام المستقل قد تعيق عملية تقييم السياسات وتصحيحها. ويستشهد التقرير

⁴³ Vision 2030 in the Home Stretch: Clear Achievements yet Limited Accountability, Carnegie Endowment For International Peace, Mar 10, 2025; <https://shorturl.at/AYAiR>

⁴⁴ Ministry of Human Resources Announces the Launch of a New Phase of the Nitaqat Mutawar Program, Human Resources and Social Development, February 19, 2026; <https://www.hrsd.gov.sa/ur/node/5579002>

بالتحديات التي واجهتها مشاريع كبرى مثل نيوم، بما في ذلك التأخيرات وتجاوزات التكاليف وإعادة تقييم بعض أهدافها الأصلية⁴⁵.

تُشير الباحثة في مركز تشاتام هاوس جين كيننمونت في دراسة حول رؤية 2030 والعقد الاجتماعي في السعودية الصادرة سنة 2017 إلى أن العقد الاجتماعي السعودي لا يقوم على اتفاق واحد بين الدولة والمواطنين، بل على "سلسلة من الاتفاقات الضمنية" بين الأسرة الحاكمة ودوائر متعددة تشمل أفراد الأسرة المالكة، والمؤسسة الدينية، والنخب الاقتصادية، والقيادات القبلية، وفئات اجتماعية مختلفة. وترى الدراسة أن التوازنات والمقايضات بين هذه المجموعات تجعل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والسياسية عملية معقدة، إذ يمكن أن تؤدي مقاومة بعض أصحاب المصالح إلى إبطاء أو تعديل مسارات الإصلاح⁴⁶.

ويلاحظ ستيفن هيرتوغ أن القيادة السعودية تراجعت سريعاً عن قرار إلغاء عدد من بدلات القطاع العام بعد أن أدى الإجراء، الذي أُعلن في خريف 2016، إلى ردود فعل اجتماعية سلبية وإلى انكماش في الاستهلاك، الأمر الذي دفع الحكومة إلى إعادة هذه البدلات في ربيع 2017. ويشير هذا التطور إلى القيود السياسية التي تواجه برامج الإصلاح الاقتصادي عندما تتعارض إجراءات الضبط المالي مع مقتضيات الاستقرار الاجتماعي والسياسي⁴⁷.

4- التحديات الجيوسياسية والأمنية

تواجه المملكة السعودية في المرحلة الراهنة تقاطعاً استثنائياً من التحديات الإقليمية التي تُقيّد قدرتها على التفرّغ لمتطلبات الإصلاح الداخلي:

- الحرب على اليمن: لا يزال التدخل العسكري في اليمن (منذ 2015) يستنزف الموارد ويرهق الميزانية، فضلاً عن تداعياته على صورة السعودية دولياً.

⁴⁵ Vision 2030 in the Home Stretch: Clear Achievements yet Limited Accountability, Carnegie, op.cit.

⁴⁶ Jane Kinninmont, Vision 2030 and Saudi Arabia's Social Contract Austerity and Transformation, Chatham House, July 2017; <https://shorturl.at/4yo3X>

⁴⁷ Steffen Hertog, The political economy of reforms under Vision 2030, ResearchGate, September 2021; https://www.researchgate.net/publication/354822255_The_political_economy_of_reforms_under_Vision_2030

- توترات إقليمية: كشفت الحرب الاميركية الاسرائيلية على ايران في فبراير 2026 عن هشاشة البيئة الأمنية الإقليمية التي تؤثر على تدفقات الاستثمار والسياحة.

- التنافس مع الإمارات: تشير تحليلات صادرة عن (معهد واشنطن) إلى أن التحولات الاقتصادية الجارية في إطار رؤية 2030 تضع السعودية في حالة تنافس مباشر مع الإمارات، خصوصًا في قطاعات المال والسياحة والمشاريع التنموية الكبرى، حيث تسعى كل من الدولتين إلى تعزيز جاذبيتها كمراكز إقليمية للاستثمار والخدمات. وتُسهّم هذه المنافسة في إعادة توزيع بعض التدفقات الاستثمارية الإقليمية، وإن كانت لا تعني بالضرورة انكماشًا مطلقًا في حجم الاستثمار في أي من البلدين⁴⁸.

- ملف حقوق الإنسان: تصنّف منظمة فريدم هاوس (Freedom House, 2025) المملكة السعودية ضمن فئة الأنظمة "الأقل حرية" في العالم⁴⁹. وتُشير الأرقام الصادرة عن منظمات حقوقية إقليمية ودولية إلى أن السلطات السعودية أعدمّت 356 شخصًا في عام 2025 وحده، متجاوزةً الرقم القياسي لعام 2024 البالغ 345 إعدامًا، وذلك في تناقض صريح مع التزامات المملكة المُعلنة بتقليص عقوبة الإعدام⁵⁰. وتُمثّل حالات اعتقال ناشطين حقوقيين وصحفيين ورجال دين، ومقتل الصحفي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية بإسطنبول عام 2018 على يد فرقة خاصة تعمل لحساب ابن سلمان استنادًا إلى ما خلصت إليه الاستخبارات الأمريكية بموافقة ولي العهد، عبئًا سمعيًا يُعوق جهود الانفتاح على المستثمرين والسياح الغربيين.

وتُلخّص تقارير منظمة هيومان رايتس ووتش المعضلة بصورة جوهرية: التحرر الاجتماعي (الترفيه، القيادة، العمل) وتشديد القمع السياسي يسيران في المملكة معًا وفي الاتجاه نفسه، مما يُفضي إلى نمط من الحداثة المنتقاة التي تتجنب التحرير السياسي.

5 - معضلة العقد الاجتماعي والضريبة الجديدة

⁴⁸ الرؤى الخليجية المتعثرة: رؤية المملكة العربية السعودية لعام 2030، منتدى فكرة، معهد واشنطن، 14 مايو 2026، الرابط:

<https://shorturl.at/zCBxN>

⁴⁹ Saudi Arabia, Freedom House In The World 2026, Freedom House;

<https://freedomhouse.org/country/saudi-arabia/freedom-world/2026>

⁵⁰ السعودية: عدد قياسي من الإعدامات في 2025، هيومان رايتس ووتش، 13 يناير 2026، الرابط:

<https://www.hrw.org/ar/news/2026/01/13/saudi-arabia-record-number-of-executions-in-2025>

تشير الأدبيات في الاقتصاد السياسي لدول الخليج إلى وجود تناقض بنيوي في مسار التحول الاقتصادي ضمن رؤية 2030، يتمثل في الانتقال من نموذج الدولة الريعية الذي يعتمد على توزيع العوائد النفطية مقابل الولاء السياسي، إلى نموذج اقتصادي أكثر اعتمادًا على الضرائب وتقليص الدعم العام، في ظل استمرار البنية السياسية القائمة دون توسع مماثل في آليات المشاركة أو المساءلة. وقد تجلّى هذا التحول في رفع ضريبة القيمة المضافة إلى 15% في عام 2020، وتقليص الدعم على الطاقة والخدمات العامة، وهو ما يعكس إعادة تشكيل للعقد الاجتماعي التقليدي⁵¹.

وتُلاحظ دراسة هيرتوغ أن هذا التحول يُفضي إلى "معضلة الشرعية الثنائية": فالشرعية المستندة إلى توزيع الثروة تتراجع مع تراجع الريع، في حين أن الشرعية المستندة إلى الأداء الاقتصادي (التنمية، خلق الوظائف، رفع مستوى المعيشة) لا تزال محل شك إزاء استدامتها. يوضح هيرتوغ أن مسار رؤية 2030 يتميز بتداخل نموذجين للشرعية: نموذج ريعي تقليدي يقوم على توزيع الريع عبر التوظيف والدعم والخدمات، ونموذج جديد يسعى إلى تأسيس شرعية قائمة على الأداء الاقتصادي والتنويع والنمو. إلا أن استمرار البنية الريعية يحدّ من اكتمال التحول نحو نموذج الشرعية القائم على السوق، مما يخلق حالة من التوتر البنيوي في عملية الإصلاح.

استشراف اليوم التالي لعام 2030

1- التحول الاستراتيجي: من المدن الخيالية إلى البنية الرقمية

تشير الأدلة المتراكمة خلال 2025 - 2026 إلى تحوّل استراتيجي واضح في أولويات صندوق الاستثمارات العامة، يتجلّى في ثلاثة محاور:

أ - الذكاء الاصطناعي والبنية الرقمية

أعلنت السعودية عام 2026 "عام الذكاء الاصطناعي"، ضخّت فيه 9.1 مليار دولار في 664 شركة في هذا القطاع عبر 70 صفقة استثمارية خلال عام 2025⁵².

⁵¹ Steffen Hertog, The Political Economy of Reforms under Vision 2030, Chapter 11, in John Sfakianakis (ed), The Economy of Saudi Arabia in the 21st Century: Prospects and Realities, OUP, Oxford, UK. 2024, pp.359ff

⁵² Year of the Machine: Inside Saudi Arabia's \$9.1 Billion Bet on Artificial Intelligence, Saudi Vision 2030, April 18, 2026; <https://vision2030.ai/analysis/year-of-ai>

هذا التحول يمثل إعادة معايرة استراتيجية لثلاثة أسباب رئيسية:

1 - أزمة الجدوى الاقتصادية للمشاريع العملاقة: فبحلول منتصف العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، بدأت تظهر عدة حقائق:

- ارتفاع تكاليف مشاريع مثل نيوم و"ذا لاين" إلى مستويات هائلة

- طول أفق العائد الاستثماري (20-30 سنة أو أكثر)

- صعوبة جذب استثمارات أجنبية خاصة بالحجم المتوقع

- الحاجة إلى استمرار التمويل الحكومي الضخم.

وعليه، أصبحت الدولة تواجه معضلة ذات طبيعة وجودية، الذي أثار سؤالاً كبيراً: هل تستثمر مئات المليارات في بنية عمرانية مستقبلية غير مؤكدة العائد، أم في قطاعات تقنية ذات دورة استثمار أقصر؟

2 - الذكاء الاصطناعي يتمتع بعائد سياسي واقتصادي أسرع، بخلاف المدن العملاقة، فإن الاستثمار في الذكاء الاصطناعي يوفر:

- عائداً رمزياً سريعاً

- قدرة على جذب الشركات العالمية

- نقل التكنولوجيا

- خلق وظائف عالية القيمة

- تعزيز المكانة الجيوسياسية

بمعنى آخر:

أن المدن المستقبلية هي استثمار طويلة الأجل، ولكنها ذات مخاطر مرتفعة، وعائد مؤجل ويعتمد على البناء، بينما الاقتصاد الرقمي هو استثمار أسرع ومخاطر أقل نسبياً وعائد قريب ويعتمد على المعرفة.

ومع ذلك، لا توجد أي ضمانات مؤكدة لنجاح التحول من الاستثمار في المدن المستقبلية إلى الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي. بل إن الأدبيات الاقتصادية

والتاريخية تشير إلى أن التحولات الاقتصادية الكبرى لا تُقاس بحجم الاستثمار وحده، وإنما بقدرة الدولة على بناء منظومة مؤسسية ومعرفية واجتماعية متكاملة. ويمكن النظر إلى المسألة من خلال خمسة مستويات من المخاطر وعدم اليقين:

أولاً: معضلة رأس المال مقابل رأس المال البشري. فالمملكة السعودية لديها ميزتان كبيرتان:

- وفرة رأس المال السيادي

- وفرة الطاقة المنخفضة الكلفة

لكن الاقتصاد الرقمي لا يقوم أساساً على المال، بل على الباحثين، والمهندسين، والجامعات البحثية، والشركات الناشئة، وثقافة الابتكار، وتراكم المعرفة عبر عقود. والتجربة التاريخية تظهر أن رأس المال يستطيع شراء التكنولوجيا، لكنه لا يستطيع شراء منظومات الابتكار الكاملة. ولهذا السبب، لا تزال الولايات المتحدة والصين تتصدران قطاع الذكاء الاصطناعي رغم وجود دول أخرى تمتلك رؤوس أموال أكبر للفرد.

ثانياً: خطر "اقتصاد الاستيراد التكنولوجي". فالسعودية تواجه، كما تواجه دول خليجية أخرى، احتمال الوقوع في نفس الفخ الذي وقعت فيه منذ بدء برامج التحديث، أي فخ التحديث المستورد. أي أن الدولة تستطيع شراء الحواسيب العملاقة، وبناء مراكز البيانات، واستقطاب الشركات الأجنبية، وتمويل النماذج الذكية، لكنها قد لا تنجح في خلق شركات وطنية رائدة، أو ابتكارات محلية مستقلة، أو منظومة إنتاج معرفي ذاتية. وهنا تتحول الدولة إلى مستهلك متقدم للتكنولوجيا، وليس منتجاً رئيسياً لها.

ثالثاً: المنافسة الدولية الشرسة، إذ تشهد منظومة الذكاء الاصطناعي العالمية تحولاً متسارعاً نحو نمط من التنافس الجيو-اقتصادي متعدد الأقطاب، حيث تحتفظ الولايات المتحدة والصين بموقع القيادة التقنية والاستثمارية، بينما تسعى قوى صاعدة، من بينها السعودية، إلى تموضع استراتيجي داخل "الطبقة الثانية" من النظام التقني العالمي عبر الاستثمار المكثف في البنية التحتية والحوسبة السحابية والبيانات. وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن الذكاء الاصطناعي أصبح محوراً رئيسياً في إعادة تشكيل توازن القوى

الدولي، بوصفه أداة من أدوات "الدبلوماسية التكنولوجية" بين القوى الكبرى⁵³، ضمن سياق يتسم بتعاظم الطابع التعددي للنظام الدولي⁵⁴.

في هذا السياق، تُصنّف السعودية والإمارات ضمن الاقتصادات "المتوسطة الصاعدة" التي تعتمد استراتيجيات وطنية للذكاء الاصطناعي بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي وتعزيز المكانة الإقليمية، مع طموحات للتموضع كمراكز عالمية للبنية التحتية الرقمية والقدرات الحاسوبية⁵⁵. وتُظهر دراسات حديثة أن هذه الدول تستفيد من مزايا نسبية تتمثل في وفرة رأس المال السيادي، وانخفاض كلفة الطاقة، والقدرة على تنفيذ مشاريع مركزية ضخمة في مجال مراكز البيانات، ما يجعلها لاعبين مهمين في سلاسل القيمة العالمية للذكاء الاصطناعي⁵⁶.

ومع ذلك، تؤكد الأدبيات أن هذا التمرکز الطموح لا يعني القدرة على منافسة الولايات المتحدة والصين على مستوى القيادة التقنية الشاملة، إذ تشير تقديرات حديثة إلى أن الفجوة في القدرات الحاسوبية والاستثمار والبحث العلمي ما تزال واسعة لصالح القوى الكبرى، مع احتكار الولايات المتحدة لنحو 75% من القدرة الحاسوبية العالمية للذكاء الاصطناعي مقارنة بنحو 15% للصين⁵⁷. لذلك، فإن الطموح المعلن لبعض الفاعلين الإقليميين - ومن ضمنهم السعودية - للتحويل إلى "قوة ثالثة" في الذكاء الاصطناعي ينبغي فهمه بوصفه سرديّة استراتيجية أكثر من كونه تصنيفاً تقنياً قائماً في مؤشرات دولية مستقرة، ويعكس محاولة لإعادة التموضع ضمن اقتصاد المعرفة العالمي وليس تجاوز الهيمنة الأميركية - الصينية.

رابعاً: خطر الاعتماد على الإنفاق الحكومي، إذ تكشف تجارب كثيرة أن الاقتصادات القائمة على الابتكار لا تنجح عندما تكون الدولة هي المستثمر والمشغل والمستهلك الرئيسي في الوقت نفسه. فالنجاح المستدام يتطلب قطاعاً خاصاً مستقلاً، ورأس مال

⁵³ Rory Miller, and Steven Wright, US-China AI Competition in the Arab Gulf: Diverging Uses of Technological Statecraft on the Regional Level, Sage Journal, September 16, 2025; <https://doi.org/10.1177/03043754251377866>

⁵⁴ ibid

⁵⁵ Mohammad Rashed Albous, Odeh Rashed Al-Jayyousi, Melodena Stephens, AI Governance in the GCC States: A Comparative Analysis of National AI Strategies, ARXIV, 4 May 2025; <https://arxiv.org/abs/2505.02174>

⁵⁶ Kristina Fort and Nikhil Mulani, AI Oases: Leveraging Gulf AI Ambitions for U.S. Strategic Objectives, SSRN, 22 Jul 2025; <https://short.do/EfrytD>

⁵⁷ How middle powers can weather US and Chinese AI dominance, Chatham House, 16 February 2026; <https://short.do/xdQv9l>

مغامراً، وبيئة تنافسية، وإمكانية الفشل والنجاح التجاري. وهنا يبرز السؤال المركزي: هل يستطيع الاقتصاد السعودي الانتقال من "الابتكار المدعوم حكومياً" إلى "الابتكار المدفوع بالسوق"؟

خامساً: العامل السياسي والمؤسسي، حيث تشير الأدبيات الحديثة في الاقتصاد السياسي إلى أن الابتكار طويل المدى يرتبط عادةً بوجود مؤسسات مستقرة، وشفافية تنظيمية، وحرية أكاديمية، وحرية تدفق المعلومات، وقدرة على النقد والتجريب. وهذه العوامل ليست تقنية، بل مؤسسية وسياسية بالدرجة الأولى. فهل توجد مؤشرات إيجابية؟

نعم، هناك عوامل قد تعزز فرص النجاح مثل الفوائض الرأسمالية الضخمة، والطاقة الرخيصة، والسوق المحلية الكبيرة نسبياً، والدعم السياسي المباشر من أعلى مستويات الدولة، والقدرة على جذب الشركات والخبرات العالمية، والموقع الجغرافي الذي يربط آسيا وأوروبا وأفريقيا. ولكن في المقابل هناك نقاط ضعف لا يمكن تجاوزها من قبيل: محدودية رأس المال البشري المحلي المتخصص، والاعتماد الكبير على الدولة، والمنافسة الإقليمية والعالمية، وعدم اليقين بشأن استدامة التمويل النفطي، وصعوبة بناء منظومات ابتكار خلال فترة قصيرة.

وكنتيجة، إذا كانت المدن المستقبلية تمثل رهاناً على العمران، فإن الذكاء الاصطناعي يمثل رهاناً على المعرفة. لكن التاريخ الاقتصادي يُظهر أن بناء مدينة مستقبلية يمكن أن يتم خلال عشر سنوات، أما بناء اقتصاد معرفي متقدم فيحتاج عادةً إلى أجيال، وليس إلى دورات استثمارية فقط. لذلك، فإن انتقال السعودية إلى الاقتصاد الرقمي قد يكون أكثر عقلانية من الرهان الحصري على المدن العملاقة، لكنه ليس بالضرورة أقل مخاطرة؛ إذ إنه يستبدل مخاطر البناء والتمويل بمخاطر أشد تعقيداً تتعلق بالمعرفة والمؤسسات والقدرة على الابتكار.

3 - التحولات الجيوسياسية العالمية: بعد طفرة الذكاء الاصطناعي العالمية، أدركت السعودية أن النفط قد لا يكون أصلها الاستراتيجي الوحيد، بل إن الطاقة الرخيصة ورأس المال السيادي يمكن تحويلهما إلى ميزة تنافسية في الحوسبة والذكاء الاصطناعي، وهذا ما يمكن تسميته تحويل الربيع النفطي إلى ربيع تكنولوجي. ويبقى السؤال: هل تخلت السعودية فعلياً عن المدن الخيالية؟

الإجابة: لا بالكامل، وإنما انتقلت من التنوّع القائم على المشاريع الضخمة إلى التنوّع القائم على التكنولوجيا، أي أن المدن العملاقة لم تعد هي "المحرك الرئيسي" للتحوّل، بل أصبحت جزءاً من استراتيجيّة أوسع تقودها مراكز البيانات، والحوسبة الفائقة، والذكاء الاصطناعي، والطاقة المتقدمة، والتكنولوجيا العميقة.

باختصار: السعودية تنتقل تدريجيّاً من الرهان على "بناء مدن المستقبل" إلى الرهان على "امتلاك تقنيات المستقبل"، لأنّ بناء المدن يتطلب عقوداً من الاستثمار غير المضمون، بينما يمنح الاقتصاد الرقمي عائداً استراتيجيّاً وسياسيّاً أسرع، ويتيح تحويل الفوائض النفطية إلى أصول معرفية يمكن أن تشكل أساس اقتصاد ما بعد النفط.

التعدين والتصنيع المتقدم

تتجه السلطات السعودية إلى توظيف جزء متزايد من رأس المال في قطاع التعدين، الذي تُقدّر وزارة الصناعة والثروة المعدنية القيمة الإجمالية لموارده غير المستغلة بنحو 2.5 تريليون دولار، وتشمل الفوسفات والبوكسيت والذهب والعناصر الأرضية النادرة ومعادن استراتيجية أخرى، إلى جانب قطاع التصنيع المتقدم القائم على مزايا تنافسية أكثر رسوخاً. ويمثل هذا التوجه محاولة لإعادة مواءمة استراتيجية التنمية مع قاعدة الموارد الطبيعية والصناعية الفعلية للمملكة، بعيداً عن الاعتماد الحصري على المشاريع العقارية الضخمة والاقتصاد الريعي التقليدي⁵⁸.

- البنية التحتية للأحداث الكبرى

تتصدّر الأولويات الجديدة: استضافة كأس العالم 2034 التي تستلزم بنية تحتية رياضية ضخمة وملف لوجستي واسع، ومعرض إكسبو 2030 في الرياض الذي يُمثّل فرصة للعرض الدولي الناعم. هذا النموذج أقرب من الناحية التطبيقية إلى التجارب الناجحة كقطر (كأس العالم 2022) والإمارات (إكسبو 2020)، ويُقدّم استثمارات ذات عوائد أكثر قابلية للقياس.

السيناريوهات المستقبلية لليوم التالي لعام 2030

⁵⁸ Saudi Arabia ups mineral resource estimates to \$2.5 trillion, Reuters, January 9, 2024; <https://www.mining.com/web/saudi-arabia-ups-mineral-resource-estimates-to-2-5-trillion>

السيناريو الأول - التكيف والتجديد (الأكثر ترجيحاً)

في هذا السيناريو، تُعيد السعودية صياغة مؤشرات النجاح، وتُدار الفجوة بين الطموح والإنجاز عبر خطاب يُركّز على المكتسبات الاجتماعية الحقيقية (تمكين المرأة، الترفيه، الشباب) وعلى التنويع الجزئي الفعلي (إيرادات غير نفطية، سياحة، ذكاء اصطناعي). تتوسّع المرحلة لتكون "رؤية 2040" أو ما يعادلها، ويتحوّل 2030 من موعد نهائي إلى "محطة" في مسيرة أطول. هذا ما تُلَمّح إليه تصريحات محمد بن سلمان حين أعلن أن رؤية 2030 تدخل "مرحلتها الثالثة والأخيرة" بين 2026 و2030، مع "تعديل آليات التنفيذ وفق متطلبات كل مرحلة"⁵⁹.

السيناريو الثاني - الأزمة المالية والإصلاح القسري

إذا هبط سعر النفط دون 70 دولارًا للبرميل لفترة ممتدة - وهو احتمال مدعوم بتوقعات وكالة الطاقة الدولية عن "ذروة الطلب النفطي" قرب عام 2030 - سيجد الاقتصاد السعودي نفسه أمام ضغوط مالية حادة. في هذه الحالة، ستُضطر الحكومة إلى تسريع الخصخصة ورفع الضرائب وتقليص الإنفاق العام، مما قد يُعيد تشكيل العقد الاجتماعي بصورة مؤلمة ويُولّد حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي. والمؤشرات الراهنة - بما فيها العجز المالي المتكرر وارتفاع سعر التعادل - تجعل هذا السيناريو غير مستبعد على المدى المتوسط.

السيناريو الثالث - التعرّض الإبداعي وإعادة التعريف السياسي

في هذا السيناريو، ينجح صانع القرار في تحويل نقاط الضعف إلى سرديات ذات قيمة سياسية: البراغمية والمرونة في تعديل الأهداف، والانفتاح العالمي الذي يُجلب استثمارات تقنية أمريكية وشراكات صينية، والنجاحات الاجتماعية التي تستوعب انتظارات الشباب. وقد وُقّرت المملكة عام 2025 دليلاً على هذا التوجه حين يُصنّفها "مقياس إيدلمان للثقة" أكثر حكومة موثوقة عالمياً في عام 2025⁶⁰، مقارنة بتصنيف

⁵⁹ محمد بن سلمان: «رؤية 2030» تدخل ذروة التنفيذ ومرحلتها الثالثة ترسيخ لمكتسبات التحول الوطني، صحيفة (الشرق الأوسط)، 27 أبريل 2026، الرابط: <https://short.do/ZHz4F>

⁶⁰ 2025 Edelman Trust Barometer Global Report; <https://short.do/dTQxji>

"الأقل حرية" على مؤشر فريدم هاوس⁶¹. وهذا تناقض صارخ يعكس فاعلية الماكينة الإعلامية والعلاقات العامة للمملكة.

الانعكاسات السياسية على حكم محمد بن سلمان

معادلة الشرعية في مرحلة الحصاد

ربط محمد بن سلمان شرعيته السياسية ارتباطاً عضوياً بنجاح رؤية 2030، على نحو لم يفعله أي حاكم خليجي آخر بهذه الصراحة وهذه الشمولية. وفق تحليل تشاتام هاوس: "إن كانت الرؤية ستُعدّ فاشلة، فإن الانتقادات الموجودة لأسلوب قيادته الفردي ستتعمق لدى من يستأوون من صعوده السريع، وقد تتحوّل سياسات الشخصيات داخل الأسرة الحاكمة إلى مشتتة عن الحاجة الفعلية لتنفيذ التنويع الاقتصادي"⁶².

في المقابل، يشير تقرير BTI 2026 إلى أن محمد بن سلمان حقق نجاحين سياسيين حاسمين. الأول، إرساء درجة غير مسبوقة من تركّز السلطة التنفيذية في يد ولي العهد، من خلال إعادة هيكلة مراكز القوة التقليدية داخل الأسرة الحاكمة وتقليص الدور السياسي المستقل للمؤسسة الدينية. والثاني، بناء قاعدة دعم اجتماعية، لا سيما بين شرائح الشباب الحضري، عبر سياسات التحرر الاجتماعي والتوسع في قطاعات الترفيه والرياضة وتمكين المرأة، الأمر الذي أوجد رصيذاً سياسياً واجتماعياً يصعب التراجع عنه دون تكاليف سياسية مرتفعة⁶³.

أدوات السلطة وأثمانها

رصدت منظمة فريدم هاوس في تقريرها لعامي 2024 و2025 تصاعداً في أدوات القمع الداخلي: اعتقال ناشطين حقوقيين وأكاديميين وصحفيين ورجال دين، وتوظيف أجهزة الاستخبارات وبرمجيات التجسس في مراقبة المعارضين داخل المملكة وخارجها، وتوسيع نطاق قوانين مكافحة الإرهاب والجرائم الإلكترونية لتشمل الانتقاد السلمي. ويُسجّل تقرير المنظمة أن ولي العهد أشرف على موجة ملاحقات قضائية لم

⁶¹ Saudi Arabia, Freedom House, op.cit

⁶² Kinninmont, Vision 2030 and Saudi Arabia's Social Contract Austerity and Transformation, Chatham House, op.cit

⁶³ Bertelsmann Stiftung, BTI 2026 Country Report: Saudi Arabia (Gütersloh: Bertelsmann Stiftung, 2026), sections "Political Transformation" and "Governance";

https://www.ecoi.net/en/file/local/2138471/country_report_2026_SAU.pdf

تسبق لها في التاريخ السعودي المعاصر، بما في ذلك اعتقال شقيقه الأمير أحمد وأفراد من الأسرة الحاكمة في حملة 2020⁶⁴.

وتُشكّل هذه المعادلة معضلة للتطلعات الاقتصادية لرؤية 2030: فالابتكار وريادة الأعمال وجذب الكفاءات الدولية - التي تستلزمها رؤية 2030 - تزدهر في بيئات تتسم بحرية التعبير وسيادة القانون وحماية الملكية الفكرية. وقد وثّقت دراسة معهد واشنطن للسياسة الشرق الأوسط أن "انعدام الشفافية والاتساق في السياسات يُبقي آفاق التقدم المستدام مسدودة"⁶⁵.

ملف خاشقجي وأثره الدائم

تظل جريمة اغتيال الصحفي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية باسطنبول في أكتوبر 2018 - وما خلصت إليه أجهزة الاستخبارات الأمريكية من أن محمد بن سلمان أعطى موافقته عليها - علامة لا تمحوها سنوات من العلاقات العامة المكثفة. وتُوثق منظمة فريدم هاوس في تقريرها حول القمع العابر للحدود كيف أن المملكة تُمثّل أكثر حكومات العالم شهرةً في ملاحقة مواطنيها في الخارج⁶⁶. وعلى الرغم من "تلاشي الوصمة الدولية" المرتبطة بالجريمة نسبيًا فإن الملف يُمثّل مورد ضغط يُستخدم في التفاوض الدبلوماسي مع الدول الغربية. ويمثّل تردد أو بالأصح تراجع ولي العهد السعودي عن المشاركة في مؤتمرات دولية أو حتى زيارة دول محددة أحد التداعيات المستمرة لجريمة اغتيال خاشقجي.

مستقبل القيادة وخارطة الخلافة

تتضمّن الصورة السياسية الأشمل عاملاً حاسماً: الملك سلمان بن عبدالعزيز، البالغ من العمر تسعة وثمانين عاماً، حيث يُمثّل أي انتقال رسمي للسلطة لحظة اختبار دستوري وسياسي بالغ الحساسية. فرغم أن تمرکز محمد بن سلمان في دور ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء يجعل انتقال السلطة أكثر سلاسة من الناحية الإجرائية،

⁶⁴ Saudi Arabia, Freedom House, op.cit

⁶⁵ Simon Henderson, Saudi Arabia's Confusing Signals, The Washington Institute for Near East Policy, August 24, 2018; <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/saudi-arabias-confusing-signals>

⁶⁶ Saudi Arabia: Transnational Repression Origin Country Case Study, Freedom House, Special Report 2021; <https://short.do/C2Uojf>

فإن إدارة توقعات الأسرة الحاكمة الموسّعة وضمان الولاء المؤسسي للجيش والأجهزة الأمنية تُشكّل تحديات كامنة يُحاط بها بصمت.

النتائج

تلقت الدراسة الى ثلاثة مستويات متميزة لتقييم رؤية 2030:

المستوى الأول - الإنجاز الحقيقي: حدثت تحولات اجتماعية لا يمكن إنكارها ولا التراجع عنها بسهولة: حصول المرأة على حق القيادة وحق العمل، وتنشيط قطاع الترفيه، وتطوير البنية التحتية، وتحقيق تنويع جزئي في الإيرادات. هذه المكتسبات تُشكّل رأسمالاً اجتماعياً حقيقياً وتُعبّر عن توجه تحديثي لا عودة إلى الوراء.

المستوى الثاني - الفجوة الهيكلية: يظل الاعتماد على النفط عميقاً في البنية المالية للدولة، ولا تزال منظومة التعليم والإنتاجية تفتقر إلى الطفرة المطلوبة، والقطاع الخاص أضعف من أن يكون العمود الفقري للاقتصاد، والمنظومة القانونية وحماية الملكية الفكرية لا تزال دون المستوى اللازم لاستقطاب الكفاءات الدولية.

المستوى الثالث - التناقض المنهجي: أرقام الإنجاز الرسمية (93% من المؤشرات على مسارها) لا تعكس بالضرورة العمق الحقيقي للتحول، لا سيما حين يُقيّم المحللون المستقلون من كارنيغي ومعهد بيكر وصندوق النقد الدولي المشهد بتحفّظ أكبر. والبرهان على ذلك أن المؤشرات التي تحقّقت هي في الغالب الأيسر تحقيقاً، في حين أن المؤشرات الأصعب - كمساهمة القطاع الخاص والطاقة المتجددة والاستثمار الأجنبي المباشر - لا تزال متخلفة.

المآل المرجّح: ما بعد 2030

اليوم الذي يلي عام 2030 لن يكون نهاية رحلة بل نقطة إعادة تعريف، وإن ثمة أربعة متغيرات حاكمة ستُشكّل ملامح المشهد:

- أولاً: أسعار النفط - المتغير المستقل الأهم. فكل دولار في أسعار النفط يُخفّف أو يُشدّد قيود التحول.

- ثانياً: القدرة الإنتاجية للقطاع غير النفطي - التي تستلزم إصلاح التعليم وبيئة الأعمال والقضاء وتوفير الكفاءات.

- ثالثاً: الاستقرار الإقليمي - الذي يُحدّد مدى إقبال المستثمرين والسياح في ظل توترات متصاعدة.

- رابعاً: شكل الحوكمة - ما إذا كانت القيادة ستنتهج مزيداً من المركزية أم ستفتح قنوات للمشاركة والرقابة تدريجياً.

ما يأمله صانع القرار في المملكة السعودية هو أن يطلّ علينا عام 2031 وأن تكون الدولة أقل اعتماداً على النفط مما كانت عليه في 2016، وأن تكون ذات قطاع ترفيه وسياحة وذكاء اصطناعي أكثر حيوية، وأكثر انخراطاً في الاقتصاد العالمي - لكن هذه الأهداف لا تزال بعيدة المنال، وما هو ثابت أنها ستكون أيضاً أعمق توتراً في معضلة الحوكمة، وأبعد مما وعد به مشروع رؤية 2030 في أكثر أهدافه طموحاً وجوهرية. وفي نهاية المطاف، قد يكون أهم تقييم لرؤية 2030 ليس ما تحقّق من أهداف، بل ما الذي أصبح ممكناً وما الذي لا يزال مستحيلاً في الدولة السعودية بعد عقد من التحول المتسارع.

وبحلول عام 2030 ستواجه القيادة السعودية اختباراً تاريخياً: هل نجحت في الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد أكثر تنوعاً؟ وهل استطاعت تحويل الإنجازات الجزئية إلى نموذج اقتصادي مستدام؟ أم أن السعودية ستجد نفسها أمام اقتصاد أكثر حداثة لكنه لا يزال يعتمد بصورة جوهرية على النفط وعلى الإنفاق الحكومي الضخم؟

لذلك فإن السؤال الحقيقي بعد 2030 لن يكون: هل نجحت المشاريع العملاقة أم لا؟ بل: هل تستطيع القطاعات الجديدة أن تستمر من دون ضخ مالي حكومي استثنائي؟

فإذا بقي النمو معتمداً على الإنفاق السيادي، فقد تواجه السعودية ما يمكن تسميته "فجوة ما بعد الرؤية"، أي مرحلة تتراجع فيها قدرة الدولة على تمويل التوسع بنفس الوتيرة السابقة.

لقد رفعت الرؤية سقف التوقعات الاجتماعية بصورة غير مسبقة. فجيل كامل نشأ على خطاب يعد بفرص عمل أفضل، ورواتب أعلى، واقتصاد معرفي، ومكانة عالمية. لكن الاقتصاد السعودي ما يزال يواجه مشكلة هيكلية تتمثل في الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وفي استمرار الاعتماد على العمالة الأجنبية في قطاعات عديدة. وكلما اقتربت السعودية من 2030 ستزداد أهمية سؤال التوظيف

أكثر من سؤال النمو نفسه. لأن الشرعية الاقتصادية الجديدة ستقاس بعدد الوظائف المنتجة التي يحصل عليها المواطنون، لا بعدد الأبراج أو المدن الذكية.

بكلمات أخرى، لا يبدو أن السؤال الاستراتيجي الحقيقي بعد 2030 هو ما إذا كانت الرؤية نجحت أو فشلت، بل ما إذا كانت الحكومة بقيادة ابن سلمان استطاعت الانتقال من "اقتصاد تقوده الدولة" إلى "اقتصاد قادر على النمو الذاتي". لقد نجحت السعودية في إحداث تحول اجتماعي وثقافي واقتصادي عميق، لكن التحدي الأكبر سيبدأ بعد 2030 عندما تصبح الإنجازات مطالبة بإثبات قدرتها على الاستمرار دون الاعتماد المفرط على النفط أو الإنفاق السيادي. وعندها سيكون معيار النجاح النهائي ليس حجم المشاريع التي أُطلقت، بل قدرة السعودية على بناء نموذج تنموي مستدام يحافظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي في عصر ما بعد النفط.